

snoitcasnart sed ecnedurpsiruJ 21#

seniaropmetnoc

محمد طلال لحلو

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله ان شاء الله الاموال الاموال لما كان تعريف البيع متعلقا بالمال فلابد من تحديده عند الفقهاء لضبط المفاهيم المفاهيم الاساسية للبحث قال الدكتور وهو الزحيلي رحمة الله عليه - 00:00:00 ام الامال بطبعته محل الملكية الا اذا وجد مانع من المانع وهو في الغالب محل المعاملات المدنية كالبيع والايجار والشركة والوصية ونحوها وهو ايضا عنصر ضروري من ضرورات الحياة او المعيشة التي لا غنى عنها للانسان - 00:00:55 الم المال اه المطلب الاول مفهوم المال لغة واصطلاحا اه اصطلاحا ان نصوص ائمة اللغة تدور حول ان المال ما ملك من جميع الاشياء قال ابو عمرالمعروف من كلام العرب ان كل ما تمول وتملك - 00:01:26 اه فهو مال الا ترى الى قول ابي قسادة السلمي فابتعدوا يعني بسلب القتيل الذي تلته يوم حنين اه فيبني سلمة فانه لاول مالته في الاسلام. وقال الله عز وجل - 00:02:24

خذ من اموالهم صدقة تطهيرهم وتزكيتهم بها انت واجمعوا ان العين مما تؤخذ منه الصدقة. العين مما تؤخذ منه الصدقة بالصدقة صدقة وان الثياب والمتاع لا يؤخذ منها الصدقة الا في قول من رأى زكاة العروض بالتجار - 00:02:46 اه في عame شيء من العين او لم نض له في عame شيء من العين او لم ينض اه دولار زكاة يقول ابن ادم مالي صلي الله عليه وسلم يقول ابن ادم مالي وانما له من ماله ما اكل فافنى وتصدق - 00:03:32

او لبس فابلی حدیث کان صلی الله علیه وسلم ابن ادم مالي مالي اه اه اه فذک کل نوع من ماله سواء کان مما تجب فيه الزکة او لم يكن الا ان ينوي شيئاً بعينه فيكون - 00:04:05

على ما نوى وله وله معنى لقول من قال ان ذلك على اموال الزكوات لان العلم محظوظ واللسان شاهد في ان ما تملك وتموه لا يسمى مالا بكافات ها المستفاد مما سبق ان المال لا حد له في اللغة يرجع اليه - 00:04:53

دو المال يرجع اليه بل يرجع في ذلك الى كل ما عد كل الى كل ما عده الناس مالا كما جاء في المصباح قول الفقهاء ما يعد ما يعد مااله في - 00:05:24

العرض. ابن تيمية النقود لا حد لها المال المال في اصطلاح الفقهاء عند الحنفية كل ما يمكن حيازته واحرازه وينتفع به عادة يعتبر مالا الحنفي ضوابط المال عند الاحناف عنصران - 00:05:52

الحيازة والاحراز المال والاحراز امكان الانتفاع به عادة فكل ما لم يكن الانتفاع به كل حم الميتة لا يعتبر مالا اه لحم الميتة جاء في المادة مية وستة وعشرين من المجلة العدلية المال هو ما يميل اليه طبع الانسان ويمكن ادخاره الى وقت الحاجة منقولا كان او غير - 00:06:33

كما نقول کاین موبیل قال الزحيلي وهب الزحيلي ان هذا التعريف منتقد منتقد لانه ناقص غير شامل الحنفية فالخضروات والفواكه تعتبر مالا وان لم تدخل لتسارع الفساد اليها اه مال - 00:07:39

تعريف الجمهور غير الاحناف المال هو كل ما له قيمة يلزم متلفه يلزم متلفه بضمائه اه القاضي مال تعريف المال عند الجمهور يشمل الاشياء والحقوق والمنافع وهو المعنى الذي يقصده القانونيون بقولهم المال كل - 00:08:40

قيمة مالية المال اصرروا الواقع في مفهوم المال عند الفقهاء الشيوخ لما كان المال كل ما له قيمة مالية في عرف الناس يؤثر الواقع في لضبطه في ضبط هذا المفهوم في كل عصر لنوضح ذلك اقسم المال الى متقوم وغير متقوم - 00:09:39
اه المال المتقوم وغير المتقوم اه المتقوم المتقوم كل ما كان محرازا بالفعل واباح الشرع الانتفاع به لأنواع العقارات المنقولات والمطعومات وهذا يعتبر ما لم تصح العقود المبرمة عليه بشرط الاحراز والاباحة - 00:10:21
المال المتقوم الشرعية المال غير المتقوم هو المال الذي لم يحرز ولا يباح الانتفاع به شرعا الا في حالة الضرورة. كالخمر والميته والطير في الهواء المال غير المتقوم اه ولا لم يحرزه - 00:10:41
وهذا القسم لا يجوز ان يكون محلا للعقود الشرعية قال ابو زهرة ان المال غير المتقوم مال في عرف مستحلبيه ولكنه غير مال في نظر لانه سلب احترام المال وسلب القيمة التي يسير بها في الاسواق والانتفاع الذي هو الثمرة الاولى من ثمرات المالية - 00:12:00

يستفاد من هذا ان المالية تلزم التقوم وان التقوم اخص من التمول لان التقوم يستلزم اباحة الانتفاع بالشيء طبعا فضلا عن كونه متمولا اه يسيء التقوم التمول شريعتك اذا ان ثبوت المالية للاشياء وانتفائها - 00:12:35

وانتفائها عنها منوط بتعارف الناس تمولها والانتفاع بها انتفاصا معتدا هي عندهم وان كل مال ينتفع به فليس بمال اما ما ينتفع به ولو مالا ويجري فيه البذل والمنع فانه يكون مالا ويصح الاعتياض عنه متى دخل تحت اعتباره - 00:13:31

الشرعى واباح الانتفاع به ان هذا الضابط للمالية جعل بعض الاباحه الانتفاع العرفي وتمويل الناس هذا يوسع دائرة تمويل الاشياء وان لم تكن تتمويل من قبل حكم مالية الاشياء المستحدثة وعلاقتها بتطور الواقع - 00:13:56

لما كانت المالية تتغير حسب تعارف الناس كما هو في تعريف الجمهور للمال الذي هو كل ما له كل ما له قيمة اذكر بعض الاشياء المستحدثة التي يشملها الحكم بالجواز بسبب التغير الواقعى وان كانت في الزمن السابق لا قيمة لها ولا يجوز بيعها - 00:14:31

او لا شراؤها كالاتي وفدى الهواء المضغوط المعبأ في زجاجة يعتبر مالا في زماننا وهذا ويصح بيعه مالية حشرات المختبرات وفئران

مالية بعض انواع السموم التي تدخل في تركيب بعض الادوية تمول الماء الذي كان من قبل عند الفقهاء لا يدخل في المال واجزاها فيه الربا ولا تقطع يد سارقه لانه لا يمولا وفي زماننا - 31:15:00

هذا يدخل في المال لانه يحرز في القوارير الصحية والخزانات الكبرى ويجوز بيعه وشراؤه حديث الناس الشركاء في ثلاثة اه الماء
يدوم تمويل الغاز للايقاد وغيره تمويل التراب ورمال حال احرازها وحيازتها - 00:15:58

تمويل الاشياء تمويل الاشياء المعنوية كالاسم التجاري والعلامة التجارية وحقوق التأليف والابتكار قرار المجمع الفقهي في الموضوع
الى الاسم التجاري الاسم التجاري والعنوان التجاري والعلامة التجارية والتأليف والاختراع او الابتكار هي حقوق خاصة لاصحابها.
اصح لها في العرف المعاصر - 00:16:56

اما مالية معتبرة لتمويل الناس لها وهذه الحقوق يعتقد بها شرعا فلا يجوز الاعتداء عليها سياسة يجوز التصرف في الاسم التجاري او العنوان التجاري او العلامة التجارية ونقل اي منها بعوض ما لي اذا انتفى الغرر والتديس والغش باعتبار ان ذلك اصبح حقا -

تأثير الواقع على مفهوم المالية في الفقه من حكم اجراء العقود بالاتصال الحديثة - 00:18:08

على بناء على ما سبق من التطور في المذاهب الفقهية في صيغة العقد وبناء على التطور الكبير الذي حصل في وسائل الاتصال الحديثة من العقود وسرعة الانجاز في المعاملات المالية. فان مجمع الفقه الاسلامي قرر ما يلي - [00:18:53](#)

اذا تم التعاقد بين غائبين لا يجمعهما مكان واحد ولا يرى احدهما الاخر معاينة او لا يسمع كلامه وكانت وسيلة الاتصال بينهما الكتابة او الرسالة او السفارة وينطبق ذلك على البرق والفاكس وشاشة حاسوب. ففي هذه الحالة ينعقد العقد عند وصول الایجاب الى

وقبولي اذا تم التعاقد بين طرفيين في وقت واحد وهم في مكانيين متباعدين وينطبق هذا على الهاتف واللاسلكي فإن التعاقد بينهما يعتبر تعاقدا بين حاضرين يطبق على هذه الحالة الأحكام الأصلية المقربة ضد الفقهاء. المشار إليها في الديباجة - 00:19:48

اوه فقه خيار المجلس اذا اصدر العارض بهذه الوسائل ايجابا محددة المدة يكون ملزما بالبقاء على ايجابه خالل تلك المدة وليس له الرجوع عنه اه اه ان القواعد السابقة لا تشمل النكاح لاشترط الشهاد فيه ولا الصرف - 00:20:21

لاشترط التقادب ولا السلامة لاشترط تعجيل رأس المال اه السلام تاع هاد التقادب التقادب السلام ما يتعلق باحتمال التزييف او التزوير او الغلط يرجع فيه الى قواعد العامة للثباتات - 00:21:18

توم كوفيد وبهذا يتبيين ان الفقه الاسلامي يتفاعل مع الواقع ولا يعاكسه وان له من القدرة العلمية رصينة المنطلقة من قواعده واصوله وكلياته مقاصده الشرعية الاسلامية ان يقدم الاجوبة رصينة ويدفع الغلو والشطط ويحقق للمكلفين المصالح وبكم ويكملاها - 00:22:40

اهاليهم ويجنبهم الوقوع في في المفاسد ويدفعها عنهم ولا يوجد لدى الفقه الاسلامي معارضة للعلم او عرف ما دام لا ينافق اصلا من اصوله او قطعا من قطعياته او ثابتنا من ثبوته - 00:23:21

اه لا الفصل الموالي فصل ربا ان شاء الله والحمد لله رب العالمين - 00:23:41